



الدورة الرابعة عشرة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي

أنقرة، الجمهورية التركية

01-03 أكتوبر 2025

تقرير أمانة اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي حول تنفيذ القرارات الصادرة عن الدورة الثالثة عشرة للجنة

مقدمة

يقدم هذا التقرير استعراضاً شاملاً لعملية تنفيذ القرارات الصادرة عن الدورة الثالثة عشرة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي (OIC-StatCom) التي عقدت في شهر أكتوبر 2024 (<https://www.oicstatcom.org/event-detail.php?id=3072>). والتقدم المحرز كما هو وارد في هذا التقرير يستند إلى الإجراءات العملية التي اتخذتها الدول الأعضاء وأمانة اللجنة، والبيانات المستمدة من الردود على الجزء (ب) من الاستبيان (<https://www.oicstatcom.org/strategic-vision.php>) الذي تم تعميمه على الأعضاء بتاريخ 04 يونيو 2025. كما أرسلت رسالتين تذكيريتين عبر البريد الإلكتروني في 25 يوليو 2025 و 25 أغسطس 2025 إلى جميع مكاتب الإحصاء الوطنية لحثها على إرسال رددها على الاستبيان إلى أمانة اللجنة في الوقت المحدد. ولحدود تاريخ 15 سبتمبر 2025، وردت ردود على الاستبيان من 26 بلداً عضواً: ألبانيا وأذربيجان والبحرين وبنغلاديش وبروناي والكاميرون وغينيا وإندونيسيا والعراق والأردن وكازاخستان والكويت وقيرغيزستان وماليزيا والمالديف ومالي وموزمبيق والنيجر وعمان وباكستان والسنگال وسيراليون وسورينام وتركيا والإمارات العربية المتحدة واليمن.

الوضع المتعلق بتنفيذ القرارات

القراران رقم 1 و 2: تنفيذ برنامج العمل لفترة 2021-2025 الخاص بالرؤية الاستراتيجية للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2030

أعدت الأمانة تقريراً مفصلاً حول تنفيذ برنامج العمل لفترة 2021-2025، وذلك بناءً على نتائج الجزء (أ) من الاستبيان الذي عمم في 04 يونيو 2025. ويبرز التقرير التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف المحددة في الرؤية الاستراتيجية لعام 2030. ويمكن الاطلاع على كل من التقرير والاستبيان على الموقع الإلكتروني للرؤية الاستراتيجية للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي: <https://www.oicstatcom.org/strategic-vision.php>

القرار رقم 4: برامج بناء القدرات وأنشطة إحصائية أخرى

تماشياً مع تصنيف الأنشطة الإحصائية الجديد (CSA 2.0) والهدف 2.4 من الرؤية الاستراتيجية للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2030، أدخلت الأمانة تنقيحاً على الاستبيان المتعلق ببرنامج بناء القدرات الإحصائية لفترة السنتين 2024 و 2025. ويتضمن الاستبيان المنقح تعديلات استناداً إلى تصنيف الأنشطة الإحصائية الجديد، كما يشمل قسماً إضافياً يخص تحديد الاحتياجات والقدرات المتعلقة بتطوير مؤشرات السياحة الإسلامية. وعمم الاستبيان على مكاتب الإحصاء الوطنية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي يوم 31 مايو 2024. ولحدود 30 سبتمبر 2025، تلقت الأمانة ردوداً من 33 مكتب إحصاء وطني. سيتم تعميم الاستبيان المتعلق ببرنامج بناء القدرات الإحصائية لفترة السنتين 2026-2027 في أكتوبر 2025، كما سيتم تصميم خطة الأنشطة الإحصائية لعام 2026 بالتوازي مع ذلك بناءً على الردود الواردة.

منذ آخر دورة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي في أكتوبر 2024، أجرت الأمانة ما مجموعه 34 نشاطاً إحصائياً. وشملت هذه الأنشطة 17 دورة تدريبية إحصائية و 16 اجتماعاً/ ورشة عمل دولية وندوة واحدة (1) عبر الإنترنت. وشارك فيها حوالي 1300



الدورة الرابعة عشرة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي

أنقرة، الجمهورية التركية

01-03 أكتوبر 2025

مشارك من 57 بلدا عضوا في المنظمة و 20 منظمة دولية. وقد قدم هذه الأنشطة خبراء من 9 بلدان أعضاء في المنظمة و 20 منظمة دولية. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات حول هذه الأنشطة من خلال الروابط التالية:

<https://www.oicstatcom.org/statcab.php>

<https://www.oicstatcom.org/webinar-series.php>

<https://www.oicstatcom.org/activities-archive.php>

القرار رقم 5: دمج "الأسئلة المتعلقة بالتبغ في المسوح" في المسوح الوطنية الجارية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي

منذ أكتوبر 2024، أحرز تقدم ملموس في عملية دمج الأسئلة المتعلقة بالتبغ في المسوح (TQS) في المسوح الوطنية. فقد قدم المعهد الوطني للإحصاءات في ألبانيا (INSTAT) تقريره النهائي في يناير 2025 بخصوص النتائج المستخلصة من المسح الوطني بشأن الدخل والظروف المعيشية (SILC 2023)، الذي شمل أسئلة قياس معدل انتشار تعاطي التبغ، وهي الأسئلة 1 و 2 (أ) و 2 (ب) و 3. وبالإضافة إلى ذلك، أكملت أيضا وكالة الإحصاء التابعة لرئاسة جمهورية طاجيكستان عملية دمج الأسئلة المتعلقة بالتبغ الخاصة بالشباب في المسح الوطني لطاجيكستان بشأن ميزانية الأسر المعيشية في مايو 2025. وهاتين المساهمتين، بلغ عدد البلدان التي أتمت تنفيذ مشروع دمج الأسئلة المتعلقة بالتبغ في المسوح والأسئلة المتعلقة بالتبغ في المسوح الخاصة بالشباب 21 بلدا.

وزيادة إلى ذلك، تلقى سيسرك التزاما من جيبوتي وغينيا وأوزبكستان، ويواصل على أساس ذلك متابعة مشاريع دمج الأسئلة المتعلقة بالتبغ في المسوح مع نكاتب الإحصاء الوطنية في هذه البلدان. كما تلقى سيسرك موافقة مبدئية من أوغندا، ويتم حاليا العمل على الإجراءات اللازمة لبدء المشروع. وقد تم تمديد الشراكة بين سيسرك ومؤسسة مراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها لعام 2025 لدعم هذه المبادرات.

القرار رقم 6: الأهمية البالغة لعملية جمع البيانات الشاملة في تطوير أنظمة فعالة ومنصفة ومستدامة للحماية الاجتماعية

لرصد مدى تنفيذ القرار رقم 6، شمل الاستبيان أسئلة تتعلق بقدرة أعضاء اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي على تبادل أفضل الممارسات في مجال جمع البيانات الشاملة من أجل تطوير أنظمة فعالة ومنصفة ومستدامة للحماية الاجتماعية. وأشارت 10 جهات مجيبة على الاستبيان إلى أنها تتمتع بالقدرة على مشاركة أفضل الممارسات، بينما أفادت 12 جهة أنها لا تتمتع بهذه القدرة.

وهذه الجهات العشر التي أبدت استعدادها لمشاركة الخبرات أبرزت مجموعة متنوعة من المواضيع في هذا السياق، ومن ذلك خدمة الدعم المالي الحكومي للمستفيدين من المساعدات الغذائية، وتجميع بيانات أهداف التنمية المستدامة من خلال أداة تتبع أهداف التنمية المستدامة، وإدارة البيانات الإدارية في مجال الحماية الاجتماعية الوطنية، وإدماج اعتبارات الإعاقة في مجال الحماية الاجتماعية، والمسح الاجتماعي والاقتصادي للأسر المعيشية لعام 2024، والاعتماد على المقابلات الشخصية بمساعدة الكمبيوتر (CAPI) لجمع البيانات المصنفة حسب نوع الجنس وحسب وضع الإعاقة لدعم عملية تحديد الأولويات في مجال الحماية الاجتماعية. وأعربت هذه الجهات أيضا عن استعدادها لمشاركة هذه الخبرات وأفضل الممارسات من خلال ندوات عبر الإنترنت.

وتضمن الاستبيان سؤال متابعة حول ما إذا كانت الدول الأعضاء في اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي قد سعت للحصول على مساعدة فنية أو تلقته من منظمات دولية أو إقليمية لتطوير أو تنفيذ أو تعزيز أساليب جمع البيانات الشاملة في مجال إحصاءات الحماية الاجتماعية. وأكدت 11 جهة مجيبة على الاستبيان استفادتها من دعم هذا الخصوص، في حين لم تتلق 12 جهة دعما من هذا النوع.



الدورة الرابعة عشرة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي

أنقرة، الجمهورية التركية

01-03 أكتوبر 2025

وتنوعت أنماط المساعدة التي استفاد منها أعضاء اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي، وشمل ذلك المشاركة في برامج إقليمية ودولية مثل مشاريع التعاون الإحصائي متعددة المستفيدين التي يسهر عليها الاتحاد الأوروبي من خلال أداة تقديم المساعدة في مرحلة ما قبل الانضمام (EU IPA) وورشات عمل حول قياس مستويات المعيشة ونظم الضمان الاجتماعي. واستفادت بلدان أخرى من دورات تدريبية وتوجيه في مقدم من عدد من المنظمات، مثل شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة (UNSD)، والمركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي (GCC-STAT)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، ومنظمة العمل الدولية (ILO)، والبنك الدولي، وبرنامج الأغذية العالمي (WFP). وغطت هذه المساعدة مجموعة كبيرة من الجوانب، بما في ذلك تحديد أهداف برامج الحماية الاجتماعية، والتدريب على أفضل الممارسات في جمع البيانات وتصنيفها (لا سيما ما يتعلق بنوع الجنس وحالة الإعاقة)، وتطوير أدوات لتصميم بيانات شاملة وتقديم الدعم المنهجي لتجميع إحصاءات الحماية الاجتماعية (مثل النظام الأوروبي لإحصاءات الحماية الاجتماعية المتكاملة - ESSPROS)، وتقديم الإرشاد بشأن تحسين جودة البيانات واستخدام البيانات المتاحة جزئياً. وفي بعض الحالات، أسفر الدعم عن نتائج ملموسة مثل إصدار منشورات في إطار برامج محددة.

القرار رقم 7: أهمية استحضار الأخلاقيات في استخدام مصادر البيانات والتكنولوجيات الحديثة بما يمكن مكاتب الإحصاء الوطنية من صون خصوصيتها وضمان جودة البيانات وتعزيز الاستخدام المسؤول للتكنولوجيا

لرصد مدى تنفيذ القرار رقم 7، تضمن الاستبيان سؤالاً بخصوص ما إذا طور أعضاء اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي أية لوائح أو أطر أخلاقية فيما يتعلق باستخدام المسؤول لمصادر البيانات والتقنيات الجديدة في الإحصاءات الرسمية. أشارت 11 جهة مجيبة على الاستبيان أن لديها مثل هذه الأطر قيد التنفيذ، في حين أن 11 جهة أخرى أجابت بأنها لا تتوفر في الوقت الراهن على مثل هذه الأطر.

وأفادت البلدان الأعضاء في اللجنة التي أكدت توفرها على لوائح أو أطر أخلاقية متعلقة باستخدام المسؤول لمصادر البيانات والتقنيات الجديدة في الإحصاءات الرسمية أن هذه الأطر تغطي المبادئ الأساسية في العموم، ويشمل ذلك قضايا الخصوصية والسرية وأمن البيانات والشفافية والإنصاف والنزاهة والحياد والاستقلالية والمساءلة.

وبناء على طبيعة الردود على الاستبيان، يتبين أن هناك تنوع في النهج المتبعة من قبل أعضاء اللجنة الإحصائية للمنظمة: بعضها سن قوانين شاملة أو سياسات رسمية (مثل لوائح الذكاء الاصطناعي وقوانين الإحصاء)، فيما تطبق أخرى مبادئ توجيهية داخلية أو "شروط استخدام" أو تدرج المبادئ الأخلاقية في أنظمة إدارة البيانات والخصوصية وضمان الجودة.

وأفادت جهة مجيبة على الاستبيان أن جهودها تتماشى مع المعايير الدولية، بما في ذلك المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية للأمم المتحدة (UNFPOS) ومدونات قواعد الممارسة الإقليمية والأطر الوطنية لضمان الجودة. وتروم هذه التدابير ضمان استخدام التقنيات الجديدة، مثل الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة والمصادر الإدارية، لأغراض إحصائية بحتة مع الحفاظ على السرية وثقة الجمهور ودعم جودة الإحصاءات الرسمية.

وتضمن الاستبيان سؤالاً آخر بخصوص ما إذا كانت مؤسسات الأعضاء تتعاون بفعالية مع بلدان من منظمة التعاون الإسلامي أو منظمات دولية لمشاركة أفضل الممارسات أو تطوير نهج مشتركة بشأن أخلاقيات البيانات واستخدام أحدث التقنيات؟ أفادت 13 جهة مجيبة على الاستبيان أن هناك علاقة تعاون تجمعها مع بلدان أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أو منظمات دولية لمشاركة أفضل الممارسات أو تطوير مقاربات موحدة، فيما أفادت 10 جهات أنها غير منخرطة في علاقات تعاون من هذا القبيل.



الدورة الرابعة عشرة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي

أنقرة، الجمهورية التركية

01-03 أكتوبر 2025

القرار رقم 8: رصد مؤشرات هدف التنمية المستدامة 2 (القضاء على الجوع) والتقرير بشأنها

تضمن الاستبيان أسئلة لتقييم مدى مواءمة البلدان الأعضاء لعملياتها مع أحدث المنهجيات والمقاربات التي وضعتها المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة لرصد هدف التنمية المستدامة 2. وأشارت 14 جهة مجيبة على الاستبيان أنها قد اتخذت تدابير لمواءمة عملياتها، في حين أن 4 جهات أفادت أنها تعتمد جزئيا بعض التدابير لمواءمة عملياتها، فيما أبلغت 6 جهات أنها لم تتخذ أية إجراءات بهذا الخصوص.

وكان هناك سؤال آخر بخصوص ما إذا كان بإمكان البلدان الأعضاء في اللجنة الإحصائية للمنظمة مشاركة ممارساتها الجيدة المتعلقة بهدف التنمية المستدامة 2. أجابت 8 جهات بـ 'لا'، في حين أكدت 9 جهات استعدادها لمشاركة أفضل الممارسات. وتراوح أشكال هذه الممارسات بين خبرات البلدان في التقرير بشأن الهدف 2 وإنشاء آليات تنسيق تتعلق بمؤشرات الهدف.

7 من أصل 9 جهات مجيبة بـ "نعم" على هذا السؤال سلطت الضوء على مواضيع مختلفة تتعلق بمؤشرات هدف التنمية المستدامة رقم 2، ويشمل ذلك المسح العنقودي متعدد المؤشرات (MICS)، ومسح الأمن الغذائي في النظام الإحصائي الوطني، وإدراج مقياس تجربة انعدام الأمن الغذائي (FIES) في المسوح الوطنية، ودليل المسح الزراعي، وجلسات تبادل أفضل الممارسات حول المؤشر 1.1.2 من أهداف التنمية المستدامة (انتشار نقص التغذية) وكذلك حول منهجيات حساب مؤشرات الحرمان والأمن الغذائي.

القرار رقم 11: دور تعدادات السكان والمساكن في التوصل للبيانات الأساسية التي تمكن من التخطيط الإنمائي الفعال واتخاذ قرارات مستنيرة، لا سيما في سياق خطة التنمية المستدامة لعام 2030

تضمن الاستبيان سؤالا بخصوص ما إذا أجرت الدول الأعضاء في اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي تعدادا في إطار جولة 2020 للبرنامج العالمي لتعداد السكان والمساكن (يغطي تقريبا فترة 2015-2024)؟ أفادت 19 جهة أنها أجرت تعدادا، وأشارت جهة واحدة (1) أنها أجرت التعداد جزئيا، في حين أن 5 جهات أفادت بأنها لم تكمل بعد التعداد.

وتضمن الاستبيان سؤالا تكميليا للأعضاء الذين أجروا تعدادا بخصوص ما إذا كانوا على استعداد لمشاركة تجاربهم والدروس المستفادة من جولة 2020 مع باقي البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وأعربت 15 جهة مجيبة على الاستبيان استعدادها لتجاربها، فيما أشارت جهتان (2) إلى عدم قدرتهما على القيام بذلك.

والجهات المستعدة لمشاركة تجاربها اقترحت مجموعة من المواضيع والأساليب لتحقيق ذلك، ومن الأمثلة:

- استخدام السجلات الإدارية والسجلات الوطنية،
- التحول صوب اعتماد مقاربات قائمة على السجلات أو مختلطة للتعداد السكاني،
- رقمنة عمليات التعداد السكاني باستخدام الأجهزة اللوحية وأنظمة الرصد في الوقت الحقيقي،
- اعتماد أنظمة قائمة على الحوسبة السحابية لإدارة البيانات،
- التحضيرات للتعدادات السكانية المقبلة،
- الدروس المستخلصة من الجولات السابقة للتعداد.

وبالنسبة للأساليب الممكنة، فضلت الجهات المجيبة على الاستبيان أسلوب الندوات عبر الإنترنت والدورات التدريبية في إطار أنشطة بناء القدرات.



الدورة الرابعة عشرة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي

أنقرة، الجمهورية التركية

01-03 أكتوبر 2025

وشمل الاستبيان أيضا سؤالا بخصوص ما إذا كانت هناك علاقات تعاون قائمة في الوقت الراهن بين أعضاء اللجنة الإحصائية للمنظمة وبلدان أخرى أو شركاء دوليين، من خلال آليات مثل مشاريع التوأمة أو مجموعات العمل الفنية، لوضع استراتيجيات أو اعتماد منهجيات حديثة من أجل التعدادات المستقبلية للسكان والمساكن. أكدت 18 جهة مجيبة على الاستبيان أنها منخرطة في شكل من أشكال التعاون، في حين أفادت 6 جهات أن لا علاقة تعاون تجمعها مع أي جهة بهذا الخصوص. وأشارت جهة واحدة (1) إلى وجود تعاون نشط مع صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة (UNSD) ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (UNESCAP)، فيما أبرزت جهة أخرى أن لديها تعاون وثيق مع مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين (CES) في إطار مجموعة الخبراء المعنية بتعدادات السكان والمساكن، التي تسهل تبادل الممارسات والأساليب المستحدثة وطنيا استعدادا لجولة 2030 للتعدادات.

القرار رقم 12: أهمية توفير وحماية البيانات وضمان سلامتها، لاسيما في البلدان المتضررة من الصراعات والأزمات

تماشيا مع القرار رقم 12، تضمن الاستبيان سؤالا بخصوص ما إذا كانت الدول الأعضاء في اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي منخرطة في علاقات تعاون مع منظمات أخرى (وطنية أو إقليمية أو دولية) لتعزيز مستوى مرونة نظمها الإحصائية الوطنية في مواجهة الأزمات. أكدت 16 جهة مجيبة أنها تشارك في مثل أشكال التعاون هذه، في حين أشارت 7 جهات أخرى أنها غير منخرطة في الوقت الراهن في هذه الجهود.

وطلب من الجهات التي أجابت بوجود علاقات تعاون في هذا الإطار تحديد الجهات الشريكة الرئيسية التي تجمعها بها علاقة تعاون وتقديم وصف موجز بشأن مجال تركيز التعاون القائم. ومن بين الجهات الدولية المشار إليها في هذا السياق: شعبة الإحصاءات في رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEANstats)، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA)، ومنظمة الأغذية والزراعة (FAO)، والبنك الإسلامي للتنمية (IsDB)، وبرنامج التعاون الإنمائي الإيرلندي (IrishAid)، ومنظمة التعاون الإسلامي (OIC)، والشراكة في الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين (PARIS21)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (UNESCAP)، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا (UNECA)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسيف (UNICEF)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة (UNSD)، ومعهد الأمم المتحدة الإحصائي لآسيا والمحيط الهادئ (SIAP)، والبنك الدولي، ومنظمة الصحة العالمية (WHO).

وعلى الصعيد الوطني، شملت المؤسسات المذكورة الوكالة الوطنية لإدارة الكوارث (BNPB)، والمديرية العامة لتشفير وأمن نظم المعلومات، ووزارة الاقتصاد، ووزارة التعليم، ووزارة الصحة، ووزارة الداخلية والأمن العام، والمركز الوطني لإدارة الأزمات، واللجنة الوطنية للتشفير، والإدارة الرقمية الوطنية، والمجلس الوطني للعمل الاقتصادي (NEAC)، وإدارة التسجيل الوطني (التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية)، والوكالة الوطنية للأمن السيبراني (NACSA)، والرئاسة (دليل أمن المعلومات والاتصالات)، ومجلس البحث العلمي والتكنولوجي في تركيا (TÜBİTAK)، والمعهد التركي للمعايير (TSE).

وأبرزت الردود على الاستبيان مجالات تعاون متنوعة تهدف إلى تعزيز مرونة النظم الإحصائية الوطنية. وأشارت العديد من الجهات المشاركة في الاستبيان إلى مبادرات لتحسين البنية التحتية للبيانات وأمنها، بما في ذلك تطوير منصات آمنة، والامتثال لمعايير أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإنشاء أنظمة التعافي من الكوارث. كما تمت الإشارة إلى علاقات تعاون مع وكالات إدارة الكوارث ووزارات الصحة ومراكز إدارة الأزمات، لا سيما في مجالات إحصاءات ما بعد الكوارث والاستجابة للأوبئة وتخطيط الاستمرارية. وأبرز عدد من الأعضاء أهمية بناء القدرات الإحصائية من خلال التدريب وورشات العمل وحوار السياسات مع المنظمات الدولية



الدورة الرابعة عشرة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي

أنقرة، الجمهورية التركية

01-03 أكتوبر 2025

والإقليمية. وكان هناك ذكر لشراكات مع الوزارات والوكالات الحكومية المعنية بوصفها ذات فائدة في دمج البيانات القطاعية، لا سيما في مجالات الصحة والتعليم والسجلات المدنية. بالإضافة إلى ذلك، أشارت الجهات المعنية على الاستبيان إلى أن شركاء في التنمية وعدد من المنظمات الدولية قدمت التمويل والمساعدة الفنية والأدوات اللازمة لتعزيز منظومات للبيانات متممة بالقدرة على التكيف مع الأزمات وتحسين حوكمة البيانات.

وتماشيا مع القرار، تخطط الأمانة لتنظيم ورشة عمل حول "صون البيانات في وقت الأزمات" لصالح مكاتب الإحصاء الوطنية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وستعقد ورشة العمل عبر الإنترنت في 22-23 أكتوبر 2025 وستكون فرصة لجمع خبراء من منظمات دولية وممثلين عن مكاتب الإحصاء الوطنية قصد تبادل المعرفة والخبرات.

ومن بين ما ستغطيه الورشة المواضيع التالية:

- الأطر الإحصائية لحماية البيانات في أوقات الأزمات، بما في ذلك الأدوار والمسؤوليات داخل النظام الإحصائي الوطني،
- جمع البيانات ومعالجتها وتخزينها ونشرها وتبادلها على نحو آمن أثناء الأزمات،
- تعزيز جاهزية مكاتب الإحصاء الوطنية وقدرتها على الاستجابة من خلال التخطيط القائم على المخاطر، واستمرارية الأعمال، والنسخ الاحتياطية والمكررة، والنظافة الإلكترونية الأساسية،
- استكشاف التحديات المشتركة التي تواجهها مكاتب الإحصاء الوطنية للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مجال الرقمنة وحماية البيانات وتحديد الحلول المناسبة لكل سياق،
- تبادل الخبرات والممارسات الجيدة بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لتعزيز مرونة النظم الإحصائية الوطنية.

خاتمة

أحرزت أمانة اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي وأعضاءها تقدما كبيرا في تنفيذ القرارات الصادرة عن الدورة الثالثة عشرة للجنة الإحصائية للمنظمة. وتشمل الجهود الجارية تعزيز القدرات الإحصائية، وتشجيع دمج وحدات المسح المتخصصة، وتعزيز جمع البيانات الشاملة لدعم نظم الحماية الاجتماعية الفعالة والمنصفة والمستدامة، ومراعاة الأخلاقيات في استخدام مصادر البيانات والتقنيات الجديدة لحماية الخصوصية وضمان جودة البيانات وتشجيع الاستخدام المسؤول للتكنولوجيا. وقد تم إحراز مزيد من التقدم في مواءمة الممارسات الوطنية مع منهجيات رصد هدف التنمية المستدامة 2، وتعزيز دور التعدادات السكانية والسكنية في توفير البيانات الأساسية لتخطيط التنمية واتخاذ القرارات في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتعزيز حماية البيانات وسلامتها، لا سيما في البلدان المتضررة من النزاعات والأزمات.

وتؤكد الأمانة التزامها بدعم البلدان الأعضاء في هذه المساعي وستواصل رصد تنفيذ القرارات والإبلاغ بشأنها في الدورات اللاحقة للجنة.